



قرر مجلس الأمن الدولي مواصلة المباحثات حول مسودة قرار عربي أوروبي قدمه المغرب بشأن سوريا بعد اعترافات روسية على بعض مواده. وفي هذه الأثناء رفضت دمشق تقديم أي قرار إلى المنظمة الدولية دون التنسيق معها.

فقد أكد المندوب السوري في الأمم المتحدة بشار الجعفري أن دمشق تعارض أي مشروع قرار يقدم بشأن بلاده إلى مجلس الأمن دون التشاور معها بعيداً عن خطة العمل العربية المتعلقة بتوقيع البروتوكول.

وقال الجعفري في تصريح من نيويورك إن بعض الدول العربية تنفذ ما سماه خططاً خارجية للتدخل في شؤون سوريا، مكرراً الحديث عما اعتادت دمشق تسميه "المؤامرة" من قبل أطراف دولية وإقليمية، ومشيراً إلى أن بعض الدول العربية تتلقى تعليمات خارجية لتهديد استقرار بلاده.

ومشروع القرار - الذي لا يزال بحاجة إلى أيام من المباحثات - وزعه المغرب في مجلس الأمن وشارك في إعداده ست دول أعضاء في المجلس بينها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا.

مشروع القرار

ويطرح مشروع القرار تشكيل حكومة وحدة وطنية ونقل سلطات الرئيس السوري بشار الأسد إلى نائبه طيلة الفترة الانتقالية قبل إجراء انتخابات بإشراف عربي ودولي. كما يدعو المشروع السلطات السورية إلى التعامل بشكل كامل مع بعثة المراقبين العرب ومختلف الجهات الإقليمية والدولية التي تحقق في انتهاكات حقوق الإنسان.

وتدین مسودة القرار ما تسميه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحربيات الأساسية التي ترتكبها السلطات السورية بشكل واسع النطاق، كما تدعى دمشق إلى وقف جميع أشكال العنف والالتزام بتعهداتها الدولية بحماية المدنيين وعدم المساس بحق التعبير والتنظيم.

ويحثّ المشروع جميع الأطراف في سوريا، بما في ذلك الجماعات المسلحة، على وقف العنف والعمليات الانتقامية، مع التذكير بضرورة محاسبة المتورطين في انتهاكات حقوق الإنسان.

ويطالب المشروعُ السلطاتِ السورية بتنفيذ قرارات المبادرة العربية، وفي مقدمتها سحب قوات الأمن والجيش من المدن والبلدات.

وفي المناقشات الأولى، قال سفير روسيا لدى الأمم المتحدة فيتالي تشوركين في اجتماع مغلق لمجلس الأمن أمس الجمعة إنه "يشعر بخيبة أمل كبيرة" تجاه مشروع القرار الأوروبي العربي الذي يؤيد خطة جامعة الدول العربية بشأن سوريا.

وقال تشوركين بعد انتهاء اجتماع المجلس "قلت بوضوح إن روسيا لا تعتبر مشروع القرار هذا قاعدة للاتفاق"، مضيفاً "هذا لا يعني أننا نرفض الحوار". وتابع "أوضحنا ما هي الخطوط الحمر بالنسبة إلينا"، متحدثاً عن معارضة موسكو "أي إشارة إلى عقوبات (...) وفرض أي نوع من الحظر على الأسلحة" المتوجهة إلى سوريا. كما أكد أنه من غير الوارد لدى روسيا "الحكم مسبقاً على نتيجة أي حوار سياسي في سوريا" عبر طلب تتحى الرئيس الأسد.

"حل خارجي"

وقال دبلوماسيون حضروا الاجتماع إن تشوركين أبلغ المجلس المؤلف من 15 دولة أنه يختلف مع الجامعة العربية في محاولتها "فرض حل خارجي" على الصراع في سوريا كما رفض فكرة فرض حظر للسلاح واستخدام القوة. غير أن المندوب الروسي لم يهدد صراحة باستخدام حق النقض (الفيتو) لرفض مشروع القرار.

وقال دبلوماسيون إن تشوركين وسفير الصين حذراً أعضاء المجلس من فرض حظر على السلاح أو تأييد استخدام القوة ضد سوريا.

من جهته قال المندوب الفرنسي في الأمم المتحدة جيرار آرو إن "ثمة ثلاثة أو أربعة اعترافات رئيسية". وأكد أن "النص لا يتضمن حظراً على الأسلحة" وأن القرار يستند إلى الخطة الصادرة عن الجامعة العربية في مسألة العقوبات و"تغيير النظام". وتابع آرو "لقد انتظرنا فترة طويلة جداً (...) خطة الجامعة العربية هي السبيل الوحيد المعروض أمامنا بهدف تجنب الأسوأ". وأبلغ آرو الصحفيين أن مفاوضات بشأن تعديل النص ستبدأ أوائل الأسبوع، أي انطلاقاً من يوم الاثنين.

مصير الأسد

وقال السفير الألماني بيتر فيتيغ "نحن في بداية عملية تفاوضية شاقة للغاية"، مضيفاً أن مسألة تتحى الرئيس الأسد "هي نقطة ستشغلنا كثيراً خلال الأيام المقبلة".

من جانبه قال السفير البريطاني مارل ليال "نريد، كما يرغب العرب، قراراً يتم تبنيه بالإجماع". ورفض التحفظات الروسية مؤكداً أنه "ما من شيء من هذا كله في النص"، في إشارة إلى عدم وجود نص بشأن فرض حظر على السلاح أو استخدام القوة ضد سوريا.

وكان مراسل الجزيرة في نيويورك مراد هاشم قد أفاد سابقاً بأن المعلومات تفيد بأن معظم أعضاء مجلس الأمن يؤيدون مسودة القرار العربي الغربي التي طالب مجلس الأمن بدعم التحرك العربي بشأن سوريا، لكن بعض الأعضاء طالب بمزيد من التفاصيل عن القرار، مشيراً إلى أن القرار أحيل إلى المناقشة على مستوى الخبراء بعد الجلسة التي استغرقت أكثر من ساعتين.

ومن المقرر أن يصل الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي برفقة رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني إلى نيويورك اليوم السبت من أجل طلب إقرار المبادرة العربية لإنهاء الأزمة السورية.

وكانت روسيا والصين قد صوتتا ضد مشروع قرار صاغته أوروبا في أكتوبر/ تشرين الأول يندد بسوريا ويهددها بعقوبات بسبب حملتها المستمرة منذ عشرة أشهر على المتظاهرين المطالبين بالديمقراطية، ولم يتضح كون روسيا مستعدة لاستخدام حق النقض مجدداً لعرقلة أي إجراء في مجلس الأمن ضد سوريا.

لكن عدداً من المبعوثين الغربيين ذكروا لوكالات رويترز أن روسيا قد تجد صعوبة حالياً في استخدام الفيتو لإحباط قرار يهدف إلى تقديم الدعم للجامعة العربية فحسب.

المصادر: